محكمة أسواق المال تنظر في دعوى «عربي قابضة» ضد 5 جهات

تنظر محكمة هيئة أسواق المال الكويتية يوم 1 سبتمبر القادم دعوى التعويض المقامة من مجموعة عربي القابضة ضد 5 جهات.

وحسب بيان المجموعة لبورصة الكويت، امس الأحد، فإن الـ5 جهات هي: شركة مشفى للخدمات الطبية، ومستشفيات الضمان الصحي، وهيئة أسواق المال، والهيئة العامة للاستثمار، والشركة الكويتية للمقاصة.

وتابعت المجموعة أن الدعوى تتعلق بأكبر استثمار لها بالاكتتاب في رأسمال شركة مستشفيات الضمان الصحي كأحد أكبر المؤسسين له، علماً بأن حصة المجموعة في مستشفيات الضمان تبلغ 26%.

وكانت عربي قابضة تحولت للخسائر في القوائم المالية لعام 2019 بقيمة 1.64 مليون دينار، مقابل 428.03 ألف دينار عام 2018.

5 أيام عطلة عيد الأضحى

مؤشرات البورصة تهبط عند الإغلاق وسط تراجع ملحوظ بوتيرة التداولات

تراجعت البورصة في ختام جلسة أمس الأحد، حيث هبط مؤشرها العام 0.26%، وانخفض السوق الأول 0.31%، وتراجع الرئيسي 0.12%، وهبط «رئيسي 50» بنسبة 0.09%.

وتقلصت التداولات أمس بشكل ملحوظ، حيث هبط السيولة 47.1% إلى 9.97 مليون دينار مقابل 18.84 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما انخفضت أحجام التداول 40.7% إلى 37.09 مليون سهم مقابل 62.53 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وهبطت مؤشرات 5 قطاعات أمس بصدارة المواد الأساسية بانخفاض قدره 1.22%، بينما ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 1.14%.

وجاء سهم «صلبوخ» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 11.33%، فيما تصدر سهم «أولى تكافل» القائمة الخضراء بارتفاع نسبته 9.92%.

وتصدر سهم «الكويت الوطني» نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 3.48 مليون سهم بقيمة 2.61 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 1.45% عند سعر 747 فلساً.

على الجانب الآخر، أعلنت بورصة الكويت عن عطلة عيد الأضحى المبارك، وذلك لمدة 5 أيام تبدأ اعتباراً من يوم الخميس 30 يوليو الجاري حتى الاثنين 3 أغسطس 2020.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، امس الأحد، إن الدوام الرسمي سوف يُستأنف كالمعتاد اعتباراً من يوم الثلاثاء 4 أغسطس المُقبل.

كان ديوان الخدمة المدنية الكويتي أعلن يوم الثلاثاء الماضي، عن تعطيل العمل في الوزارات والهيئات الحكومية في البلاد لمدة 5 أيام خلال عيد الأضحى المبارك.

رداً على تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بشأن التعيينات

«مؤسسة البترول»: تسوية 83% من ملاحظات ديوان المحاسبة

هاشم سيد هاشم

صدر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم سيد هاشم، بياناً بشأن ما تم تناقله حول تقرير لجنة التحقيق البرلمانية عن التجاوزات في التعيينات والترقيات بالمؤسسة.

وأوضح هاشم أنه بالاطلاع على ما جاء في نسخة التقرير المتداول للجنة، يلاحظ أنها ركزت في مجمله على تكرار لملاحظات وردت في تقارير ديوان المحاسبة، وأن هذه الملاحظات سبق أن قام القطاع النفطي بالتنسيق مع الديوان بمناقشتها وبحثها ووضع الخطط الكفيلة بمعالجتها بشكل دوري.

وأكد هاشم أن ما يزيد القطاع النفطي فخراً هو إشادة ديوان المحاسبة بمستوى جدية القطاع في تسوية ملاحظات الديوان خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، حيث بلغت نسبة الملاحظات التي تم تسويتها كلياً وجزئياً للسنة الأخيرة 83%، وهي نسبة غير مسبوقة مقارنة بالأعوام الأربعة السابقة ومكملة للتعاون المستمر مع الديوان طوال هذه السنين.

وتابع:» القطاع النفطي حقق أيضاً ارتفاعاً في نسب رضا الديوان عن أدائه عن الفترة نفسها التي تعكس قوة العلاقة التي تأصلت بين القطاع والديوان»، منوهاً بأنه إضافة إلى الدور الرقابي الكبير لديوان المحاسبة، فإن لدى المؤسسة جهازاً مركزياً للتدقيق الداخلي عبارة عن منظومة متكاملة ومؤهلة.

وتقوم المؤسسة من خلاله بتفعيل وتطوير أدواتها الداخلية ووضع معايير للرقابة والتدقيق على ممارسات الحوكمة لديها لضمان الالتزام التام بالسياسات واللوائح المعتمدة.

وشدد على أن مؤسسة البترول وشركاتها التابعة بتشعب قطاعاتها وحجم عملياتها ومشاريعها، تؤكد حرصها على صون المال العام وعدم المساس به، ولديها من إجراءات الضبط والرقابة ما يمكنها من الحفاظ عليه.

وأشار الرئيس التنفيذي للبترول الكويتية إلى أنه ما أن يتبدى لها أي ممارسة فيها شبهة مساس أو تعدٍّ على المال العام تقوم مباشرة بإجراء التحقيق وفقاً لما تنص عليه اللوائح والأنظمة من خلال لجان تحقيق محايدة، فإن أسفرت عن وجود مخالفات يتم اتخاذ الإجراءات الجزائية المناسبة (مثل الإحالة إلى هيئة مكافحة الفساد أو للنيابة.

وأكد أن المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً لملاحظات جميع الجهات الرقابية سواء الخارجية أو الداخلية، وتأخذ تلك الملاحظات على محمل الجد، كما تستخدم كل الأدوات التي من خلالها يتم تحديد الممارسات التي تحتاج إلى تصحيح واتخاذ الإجراءات الفورية والاستباقية الصارمة لمعالجتها.

تراجع أسعار عقارات السكن الاستثماري بنسب تتراوح بين 30 و40 بالمئة

العمر: السوق العقاري يواجه أزمة غير مسبوقة في العرض والطلب والإيجارات

- كورونا أكثر ضراوة من أزمة 2008 على العقار حيث تسبب في إلغاء 150 مهنة
- انخفاض معدلات الإشغال إلى 60 بالمئة في المناطق الحيوية نتيجة هجرة المقيمين وخفض الرواتب
- المستثمرون يحتاجون لفترة ترقب لما بعد الأزمة حتى تتضح الصورة أكثر

فيصل العمر

قال رئيس مجلس إدارة شركة المنظومة العقارية رجل الاعمال فيصل العمر هزات تشبه تلك التى شهدها العالم بفعل الأزمة المالية العالمية فى عام 2008 ولكن هذه المرة يقف وراءها «كورونا» ، حيث ألقى الوباء بظلاله على معظم مناحى الحياة خاصة الاقتصادية ومنها السوق العقارية فى الكويت، إذ تأثرت بالدرجة الأولى العقارات التجارية والترفيهية والحرفية جراء انتشار الفيروس، حيث يواجه سوق العقارات في الكويت أزمة جديدة برزت معالمها مع انتشار وتفشي فيروس كورونا الذي اجتاح العالم.

حيث تراجع أسعار عقارات السكن الاستثماري في البلاد بنسب تتراوح بين 30% و40%؛ على وقع انخفاض محتمل لمعدلات الإشغال إلى نحو 60% في بعض المناطق؛ وخاصة حولي والسالميه والفروانيه نتيجة الهجرة الحتمية لعدد كبير من المقيمين وخفض الرواتب.

توقع أن خفض الرواتب ستعصف بالقطاع العقاري أولاً، وتحديداً السكن الاستثماري، الذي يعتمد تشغيله على المقيمين»، متوقعا أن «تتأثر أيضاً تداولات العمارات الاستثمارية، خصوصاً أن المستثمرين يحتاجون لفترة ترقب لما بعد الأزمة حتى تتضح الصورة أكثر فيما يخص مؤشرات الأسعار والعوائد والإقبال».

وبدأ سوق العقارات بمواجهة أزمة غير مسبوقة مع تراجع مستوى الإقبال على الطلب بشكل كبير، في الوقت الذي تواجه فيه الأسواق تخلص المستثمرين والأفراد من العقارات المستأجرة أو التي يملكونها.

وأضاف العمر، أن الطلب على العقارات السكنية يفوق العرض بكثير، في حين تعتبر الأسعار مرتفعة، ويبقى السؤال هنا هل يستطيع المواطن العادي شراء منزل قائم في ظل تلك الأسعار؟

وذكر أن قرار «المركزي» سيرفع الأسعار المرتفعة حالياً، وسيستفيد منه المضاربون والمستثمرون، مشيراً إلى أن القرار سيكون جيداً ويصب في مصلحة السوق والمواطنين، لوكانت هناك مناطق جديدة وعروض عديدة. لكانت الأسعار احسن وتوقع العمر تأثر مبيعات العقار التجاري والاستثماري بتداعيات كورونا خلال الربع الثالث من العام الحالي.

أوضح إن ذلك يأتي ذلك في ضوء استمرار جائحة كورونا لفترة طويلة، ومستويات أسعار النفط الحالية، ما سيؤثر على النمو الاقتصادي ومعنويات المستثمرين والأسواق المالية. حيث انخفضت مبيعات القطاع العقاري بنسبة 35 %، ومن المتوقع أن تتأثر أسعار ومبيعات القطاع الاستثماري سلباً على خلفية تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد خاصة بالنظر إلى أن معظم الطلب على إيجارات مثل تلك النوعية من العقارات بعد سفر العديد من الوافدين مع عائلتهم وتراجعت مبيعات الوحدات السكنية إلى 126 مليون دينار خلال الشهر الماضي

فضلا عن ان إعادة فتح الاقتصاد بعد انتهاء ، تساؤلات كثيرة في ما يتعلق بآلية عمل الشركات واستئناف الأنشطة التجارية من جديد بأقل عدد ممكن من العاملين كما تسبب في مخاوف كبيرة من موجة بطالة من خلال إلغاء نحو 150 مهنة متنوعة في عدة مجالات وأشار أن الوظائف الإدارية سيتم تقليصها بشكل كبير فيما ستختفي العديد من الوظائف مثل السكرتارية ونواب المدراء والمساعدين الاداريين والمندوبين والمسوقين الميدانيين والبائعين والعارضين وغيرها من الوظائف.

وسيتم الاعتماد بشكل أكبر على التعاملات الإلكترونية والتسويق من خلال خدمات الأونلاين، فضلاً عن إلغاء الكثير من الأنشطة الأخرى مثل المؤتمرات والمعارض واستبدالها بالفعاليات الإلكترونية.

«الخليج للتأمين» تضيف تغطية الإصابة بـ«كورونا» إلى برامج تأمين السفر

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين الكويتية عن إضافة تغطية تأمينية جديدة ضمن برامج تأمين السفر والتي تتعلق بالإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقالت المجموعة في بيان رسمي لها أمس، إن التغطية تشمل المصاريف الطبية الطارئة في حالة الإصابة بالفيروس حتى استقرار الحالة، بالإضافة إلى التغطيات الأخرى الموجودة مُسبقاً التي تتمتع بها برامج تأمين السفر ضمن باقات التأمين التي توفرها المجموعة لعملائها.

وأضافت المجموعة أن وثيقة التأمين الخاصة بالإصابة بالفيروس تسمح لحاملها من تقديمها إلى السفارات وهيئات الطيران المدني وخطوط الطيران لإتمام إجراءات السفر.

كما أوضحت أن الوثيقة تغطي جميع دول العالم ومتاحة لجميع الأفراد والعائلات حيث يمكن للوثيقة تغطية الأعمار من 3 شهور إلى 75 عاماً.

وأشارت أن الوثيقة توفر تغطية خاصة بدول الاتحاد الأوروبي «شنقن»، حيث تبدأ التغطية التأمينية الأساسية بـ 30 ألف يورو حتى تغطية بلاتينية بنصف مليون دولار أمريكي.

وذكرت المجموعة أن الأسعار تعتمد على المدة التأمينية للسفر والتي تبدأ من أسبوع حتى وثيقة سنوية تغطي سفرات متعددة، وهي الباقة التي تبدأ أسعارها من 4 دنانير للفرد الواحد للتغطية الأساسية لمدة أسبوع إلى 146 ديناراً لتغطية العائلة طبقاً للوثيقة السنوية التي تغطي سفرات متعددة، فضلاً عن إمكانية إضافة مختلف أنواع الرياضات الشتوية إلى وثائق السفر.

وتأتي هذه الخدمة التأمينية الهامة لمواكبة متطلبات السلطات الصحية في دولة الكويت وإعلان الإدارة العامة للطيران المدني ضرورة توافر هذا النوع من التأمين للمسافرين بدءاً من شهر أغسطس المُقبل.

كانت أرباح المجموعة ارتفعت 12.2% في العام الماضي، لتصل إلى 13.3 مليون دينار بما يُعادل 73.65 فلس للسهم الواحد.

وأقرت عمومية الشركة في أواخر مارس الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 38% أرباحاً نقدية عن عام 2019 بواقع 38 فلساً للسهم.

التطبيق حقق 400 بالمئة زيادة في عدد المعاملات المالية المنفذة

الظاهر: «بوكي» قدم حلولاً سهلة وآمنة للعملاء خلال أزمة كورونا

قالت مدير العمليات في تطبيق « بوكي» لخدمة الدفع الإلكتروني الشامل بيتا ظاهر إن تداعيات فيروس كورونا أثرت على الكثير من القطاعات الاقتصادية وكان لها أبعاداً كبيرة في الحياة اليومية،مؤكدة أن تطبيق « بوكي « استطاع تقديم حلول الدفع الالكتروني الشامل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تتسم بالأمان والسرية لكافة العملاء على الرغم من تداعيات الازمة .

وأضافت الظاهر، في بيان صحافي أن التطبيق ساهم في سهولة وسرعة عملية تسجيل الشركات وتفعيل الحسابات وربط المواقع الالكترونية وإرسال رابط دفع وفواتير للعملاء من خلال رسائل نصية قصيرة ،موضحة ان « بوكي « قدم حلولاً الكترونية سريعة وشاملة لوسائل الدفع الالكتروني ، كما قام بتلبية احتياجات العملاء ورغباتهم خلال فترة الأزمة.

وأشارت إلى أن «بوكي» شهدت زيادة كبيرة في عدد المشاركين بالخدمة من العملاء والشركات خلال فترة الأزمة والتي بدورها انعكست في عدد المعاملات بنسبة لا تقل 400 بالمئة وهو ما يدل على وعي الشركات بأهمية إدارة المدفوعات المالية والتدفق المالي بطريقة فعالة وليس فقط كخيار إضافي، مؤكدة أن تواجد الشركات والاعمال في المنصات الاكترونية أصبح ضرورة ملحة لتسهيل عمليات الشراء والدفع للعملاء بطريقة آمنة وهو ما يعزز من دور « بوكي « كمزود خدمة الدفع الالكتروني.

وأوضحت أن التطبيقات الرقمية المالية العالمية باتت من الوسائل الفعالة والرئيسية التي تلجأ إليها الاعمال لتعزيز إيراداتها وتعزز من إمكانياتها لخدمة العملاء بأعلى درجات الثقة والأمان، مشيرة إلى أن التطبيق ساهم في اتمام التسويات البنكية بين «بوكي» والشركات المختلفة بشكل يومي ودقيق من دون ان تتأثر بالحظر والاغلاق الكامل المفروض علي البنوك والمؤسسات المالية، كما أن الشركات لم تتعرض الى انقطاع التدفقات النقدية

وذكرت الظاهر إن حوكمة العمليات الرقمية وتطورها يمثل أحد الأشكال الرئيسية التي تستند إليها الدول في وصول الأفراد إلى تحقيق الإكتفاء الشامل للخدمات المتنوعة التي يحتاجون إليها في كافة القطاعات ويلبي تطلعاتهم التي تتزايد يومياً وهو المنهجية الذي يركز عليها «بوكي»، منذ تأسيسه، في تعاملاته مع العملاء بمختلف القطاعات.

وأضافت الظاهر أنه على الرغم من تعطيل الكثير من المحلات التجارية والشركات والمؤسسات، وتوقف العديد منها بسبب تداعيات الحظر الجزئي والكلي الذي فرضته السلطات الصحية، لم تكتف بوكي بتزويد الشركات بخدمة الدفع الالكتروني فقط، فقد شملت خدماتها تطوير منصات و تطبيقات بيع الكترونية عن طريق شركات مختصة لتسهيل وتسريع تشغيل البيع الالكتروني للشركات الصغيرة و المتوسطة، وخصوصا في خضم ازمة كورونا عندما كانت الاعمال شبه معطلة كليا و في ظل عدم جهوزية السوق للتصدي لهذه الازمة .

وأكدت أن الاهتمام والتركيز كانتا علي صحة الانسان سواء العميل أو الموظف في المقام الاول واستمرارية الاعمال ثانيا، وإيجاد طرق سهلة وسريعة وعملية لبيع المنتجات والخدمات الضرورية للعملاء ،لافتة أنه تم توعية وتدريب العملاء بكيفية تنفيذ التطبيق والتعود عليه وآلية التعامل معه بشكل فني في فترة زمنية قصيرة.

وأوضحت أن تطبيق بوكي سعى لتلبية طلبات الزبائن مع مراعاة النصائح العامة ، كعدم الاقتراب أو الحد من مبادلة الأشياء كالنقود ،لافتة الى أنه تم تقديم حلول دفع وتحصيل أموال سهلة وآمنة وبعمولات جداً منخفضة لحماية الشركات والعملاء معاً، مشددة أن ذلك واجب اجتماعي لدعم الاقتصاد المحلي و تلبي طلبات العملاء و الاعمال على حد سواء.

بيتا ظاهر